



يجب التعامل مع الدولة العربية سورية بما يضمن مصالح الأمة العربية.

كم عدد اللاجئين السوريين الآن في الأردن؟ وهل الأردن قادرة على استيعاب المزيد من اللاجئين؟
● عدد اللاجئين وصل إلى أكثر من مليون و300 ألف لاجئ، وكما يعلم الجميع فموردنا محدودة وعلى الرغم من ذلك قدمنا الكثير من الجهد والوقت والموارد في سبيل خدمة أشقائنا السوريين.

وقد ساهم المجتمع الدولي في التخفيف عنا، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لأن الضغط على البنى التحتية في الأردن سواء المدارس، والمياه والمستشفيات وغير ذلك، وبالتالي نحن لا نستطيع غلق الأبواب، ولكن نريد دعماً دولياً متزايداً للتعامل مع اللاجئين الموجودين في الداخل.

ما خلفية طرد السفير السوري في الأردن بهجت سليمان؟ ولماذا في هذا التوقيت؟
● لم تمت انتباه السفير السوري عدة مرات لضرورة مراعاة واحترام الأصول الدبلوماسية، ولكنه لم يلتزم بذلك وبالتالي طلب منه مغادرة الأردن، وإنما هذا لا يعني قطع العلاقات، وإنما الأمر جاء بسبب عدم مراعاته للأعراف الدبلوماسية، ويجب عدم تفسير الأمر بأنه موقف جديد للأردن تجاه سورية، فألوقوف الأردن واضح ومسألة السفير تتعلق بالسفير نفسه.

كيف ستكون علاقاتكم مع مصر بعد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي؟ وهل من الممكن أن تشهد المنطقة تحالفات جديدة خليجية مصرية أردنية؟
● نحن ندعو لاحترام خيارات الشعب المصري، ومصر تبقى الشقيقة الكبرى للمصر، والوضع فيها يهم الجميع سواء الوضع السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي فالاستقرار في مصر في الشؤون الداخلية للدول وبحترم الإرادة الحرة للشعب، واعتقد أن الشعب المصري قد قال كلمته في هذا المجال.

في خضم الاجواء الاحتفالية التي تعيشها الأردن هذه الأيام بمناسبة الاعياد الوطنية إلى أي مدى الأردن قادرة على تجاوز التحديات المحيطة بالمنطقة؟
● الأردن دولة قديمة في المنطقة، والقيادة الأردنية قيادة تتجاوز مع متطلبات شعبها منذ قيام الأردن، فهذا الأمر ليس بجديد لكثير من المطالب الشعبية، وعدل أكثر من ثلث الدستور وتم إنشاء كثير من المؤسسات مثل المحكمة الدستورية، واللجنة المستقلة للإشراف على الانتخابات، وبالتالي الأردن كنظام حكم يتعامل مع شعبه بكل رقي بعيداً عن الأمن والخشنة، ولذلك نحن قادرون على تجاوز أي محنة قد تقع فيها سواء سياسية اقتصادية أو اجتماعية، وهذا يعود لوعي القيادة ووعي الشعب وثالثاً للرجال المخلصين الذين يحرسون دائماً على مستقبل الأردن.

الكويت حولت جزءاً من الدفعة الثالثة للمنحة الأردنية الأسبوع الماضي بنحو 140 مليون دولار على أن يتم تحويل الجزء الآخر خلال الشهر المقبل

مشروع لمستشفى طبي كبير ومتخصص سينجز في الأردن برؤوس أموال كويتية سيبدأ العمل به نهاية العام

الاستثمارات الكويتية لم تتراجع ولكنها تبحث عن فرص جديدة وجيدة

نعمل في السفارة على تذييل أي عقبات قد تواجه المستثمر الكويتي من ناحية القوانين والأنظمة والمعاملات

حتى الآن لم تحل مشكلة إلزام الأردنيين الراغبين في زيارة الكويت بالخضوع لفحص طبي في شركة محددة ولكن الرد الكويتي لحلها كان مشجعاً للغاية

الأيدي العاملة الأردنية ماهرة واستقدماً إلى الكويت مؤخراً أكثر من 500 ممرض أردني و3000 معلم يعملون في القطاعين الحكومي والخاص

في الاتجاه الصحيح.

برأيكم هل المنحة أو الصندوق الخليجي الذي خصص لمساعدة الأردن يعتبر بديلاً كافياً عن انضمام الأردن إلى مجلس التعاون؟

● هذا مسار آخر، فدول الخليج تقدر وضع الأردن والعلاقة الاستراتيجية التي تجمعنا بحيث يشكل كل منافعنا استراتيجياً للأخر، وبالتالي كانت المنحة الخليجية - التي لها أسس وشروط نحن نقدرها عالياً مفيدة للاقتصاد الأردني، وخففت من أعباء الخزينة وعلى الميزانية الأردنية، فلو لا الأموال الخليجية لكان الصرف على المشاريع التي تنفذ في البلاد من الميزانية الأردنية، وبالتالي هذه المنحة مقدرة جداً من القيادة والشعب الأردني والفائدة منها ستكون ممتدة.

ونحن علاقتنا مع دول الخليج أكبر من منحة، فالمنحة جزء بسيط من مجمل العلاقة الأردنية الخليجية، حيث توجد علاقات تاريخية وعلاقة قادة وشعوب وهدف مشترك ومصير مشترك، وبالتالي المنحة جزء بسيط من العلاقة فلا يمكن التحدث عن هذه الجزئية وترك الصورة الكاملة للعلاقة بين الجانبين.

وأود أن أشير في هذا الإطار إلى أن الكويت كانت أول دولة خليجية تحول حصتها من المنحة وابتناظاً مع كل ستة مالية.

إلى الآن، ما الذي تم دفعه من الحصة الكويتية؟
● نحن نتكلم عن الدفعة الثالثة من حصة الكويت وهي 250 مليون دولار وقد حولت الكويت مشكورة جزءاً منها الأسبوع الماضي بنحو 140 مليون دولار على أن يتم تحويل الجزء الآخر خلال شهر يوليو المقبل.

كيف تنظر الأردن إلى زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد إلى طهران؟

● لصاحب السمو الأمير خبرة ودراسة وحكمة في شؤون المنطقة والعالم، وهو عميد الدبلوماسية، ونحن في الأردن من منطلق علاقتنا المتصينة مع الكويت نؤمن بقيادة وحكمة صاحب السمو الأمير وما يراه مناسباً، حيث هناك نظرة توافقية بين الكويت والأردن في كثير من القضايا في المنطقة.

هل الاجواء برأيكم مهيأة الآن لتوافق اقليمي عربي - إيراني؟
● الموضوع الإيراني سيبحث في المنطقة، وهناك زيارة مرتقبة لوزير خارجية إيران إلى المملكة العربية السعودية، فإيران دولة موجودة في المنطقة، لها مصالحها، وأيضاً للأمة العربية مصالحها، ويجب أن يكون هناك توافق، نحن في النهاية شعوب مسلمة وقدرنا أن نعيش في المنطقة نفسها.

كيف تنظرون إلى الانتخابات السورية؟ وهل ستساهم بشكل إيجابي أم ستؤثر سلباً على أي مفاوضات قد تجري مستقبلاً؟
● إذا تحدثنا عن مجمل الوضع السوري فالوقوف الأردني واضح وهو المحافظة على وحدة الكيان السوري، ووقف القتال، ورفض التدخل العسكري الأجنبي في سورية، والمشكلة السورية أثرها واضح على الأردن من خلال مشكلة اللاجئين، وبالتالي

هل هذا خلفيات سياسية وراء هذا الموضوع؟

● لا، أبداً ليس له أي خلفيات سياسية، هي مجرد عملية تنظيمية بحيث ارتأت وزارة الصحة أن يتم إجراء فحص طبي قبل القدوم إلى العمل، وأنا بدوري قابلت وزير الصحة وقدمت له بعض الاقتراحات لحل هذه المشكلة، بحيث أن التزام الجانب الكويتي باتفاقيات مع إحدى الجهات لا يعني أنه لا يستطيع أن يلتزم مع جهات أخرى، وبالتالي نحن لا نريد إلغاء العقد والتسبب في دفع غرامات، ولكن ما نريد قوله أن الاتفاق مع أحد المستشفيات لا يمنع من الاتفاق مع مستشفيات أخرى بحيث يتحرك للمواطن الأردني حرية الاختيار بإجراء الفحوصات الطبية في أي مستشفى يريد، وهو أحد الحلول المطروحة.

أما الأمر الآخر فهو ارتفاع نسبة الرسوم، وهذا أمر غير مبرر وأنا سمعت شكاوى كثيرة من مواطنين في الأردن وهناك من الجالية الأردنية ومن يرغبون في استقدام عائلاتهم وإبنائهم وبالتالي نأمل حل الموضوع قريباً.

هل هذا الأمر يحد كثيراً من ارتفاع نسبة الأيدي العاملة الأردنية في الكويت؟

● الأيدي العاملة الأردنية ماهرة تعمل في قطاعات متقدمة في مجال الاتصالات والوظائف الحكومية، والتعرض والطب، فهي عمالة متمكنة وكفؤة ومدربة، ولا اعتقد أن هذه المشكلة ستحد منها إذا تم حل الموضوع، بل على العكس سيشعر المواطن بأن الحكومات حريصة على مصلحته وتذلل امامه جميع العقبات، وبالتالي اعتقد أن نسب العالمة الأردنية إلى الكويت سيستمر.

هل تتواصلون مع المؤسسات الرسمية والخاصة لجلب المزيد من العمالة الأردنية إلى الكويت؟

● لدينا مستشارية عمالية تتولى جميع هذه الأمور، واستعملنا مؤخراً أن تجلب كثيراً من العمالة الأردنية في مختلف القطاعات خصوصاً الطبية حيث جلبنا أكثر من 500 ممرض أردني والأن يعملون في المرافق الطبية، وهناك أكثر من 3000 معلم أردني يعملون في القطاع الحكومي والخاص، ونحن نتواصل دائماً مع الشركات والقطاع الحكومي من أجل جلب المزيد من العمالة، ولكننا أيضاً نعمل على مسار آخر مهم وهو خلق فرص عمل للمواطن الأردني من خلال المزيد من الاستثمارات الكويتية في الأردن وهذا مهم جداً حيث أن الفائدة تكون مضاعفة للبلد.

على صعيد العلاقات الخليجية - الأردنية، لماذا لم تحضر الأردن اجتماعات اللجان المختصة التي أُنشئت عن الاجتماع الوزاري الخليجي الأردني المغربي الثالث الذي عقد مؤخراً في الكويت؟ هل لديك أي ملاحظات؟
● هناك مسار محدد للاتفاقيات بين الجانبين ومواعيد يتم الاتفاق عليها وتحسن حريصون على تلبية الدعوة، واللقاء في أي وقت، ولا اعتقد أن هناك سبباً معيناً فالشراكة والتعاون الأردني-الخليجي موضوع يسير في مرحلته، ونحن لا نتوقع أن يتم غداً، ولكن الأمور تسير



(هاني عبدالله)

السفير محمد الكايد يتحدث إلى الزميلة بيان عاكوم

جانب جمال الطبيعة والسياحة الطبية وغيرها، فبإمكاننا القول أنه يتوافق في الأردن كل ما يتناسب مع الذوق الخليجي بشكل عام.

هل هناك اتفاقيات جديدة تعدون لها وتمهدون للتوقيع عليها؟ وماذا بخصوص التعاون العسكري؟

● في الواقع التوقيع على الاتفاقيات يأتي ضمن إطار أعمال اللجنة العليا المشتركة، وقبل عامين عقدت اللجنة المشتركة وتم خلالها تجديد كافة الاتفاقيات، والان نبحث عن موعد قبل نهاية هذا العام لعقد اللجنة المشتركة في الأردن، وإذا كانت هناك اتفاقيات قد انتهت فسنعمل على تجديدها، كما سنعمل على تفعيل كثير من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري فهو يدخل في مجالات التدريب بين البلدين، حيث هناك طلاب عسكريون كويتيون يدرسون في المعاهد العسكرية الأردنية، وأيضاً هناك طلاب عسكريون أردنيون يدرسون في الكليات العسكرية الكويتية، فالاتفاقيات بيننا في هذا المجال تتعلق بالتأهيل والتدريب.

هل استجابت وزارة الخارجية لطلبكم بحل مشكلة إلزام الأردنيين الراغبين في زيارة الكويت بالخضوع لفحص طبي في شركة محددة ودفع رسوم باهظة؟

● توجد رغبة أكيدة لدى الجانب الكويتي، ونحن نقدرها، ولكن حتى الآن لم يتم حل هذه المشكلة، إلا أن جميع المسؤولين الكويتيين الذين قابلتهم، وجميع الرسائل التي تم إرسالها كان الرد الكويتي فيها مشجعاً للغاية من حيث السعي لتذليل أي عقبات تعوق تنقل المواطنين الأردني تجاه الكويت، خصوصاً أنه يأتي هنا ليعمل، وبالتالي نأمل أن يتم حل الموضوع ومعالجته بحيث لا يتحمل المواطن الأردني رسوماً كبيرة للحصول على التأشيرة، وفي نفس الوقت نحن على استعداد لمراعاة الجانب الكويتي في هذا الخصوص.

فأنا متفائل بحل الموضوع قريباً جداً، خصوصاً أنه قد تم بحته مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

فالكويتيون مهتمون جداً بحله، ووعودنا ببحث الموضوع بنفاصلة الدقيقة، وان تتم معرفة اين يمكن تخفيض او إلغاء هذه الرسوم بحسب ما يرويه مناسباً بالاتفاق مع الجانب الأردني.

بكثير من التسهيلات لتشجيع الاستثمار، وقد تم مؤخراً اقرار مشروع استثمار جديد يقدم مزايا تفضيلية للمستثمرين من ناحية الضرائب وغيرها، ونأمل أن تتطور الاستثمارات وتزداد وتغطي كافة المجالات.

ونحن هنا في السفارة نعمل على تذليل أي عقبات قد تواجه المستثمر الكويتي من ناحية القوانين والأنظمة والمعاملات، ولا نتحدث عن الربح والخسارة، فهذه الامور تخص الشريك الكويتي مع الشريك الأردني، وإنما نقدم خدمة في السفارة للمستثمر الكويتي، حيث نطلب منه قبل الذهاب إلى الأردن التواصل معنا لنقوم بالإجراءات اللازمة التي يحتاجها من حيث تحديد المواعيد، والقيام بزيارة ميدانية للمشاريع التي ينوي الاستثمار فيها. وهكذا يذهب المستثمر الكويتي إلى الأردن وهو على بيته بالخطوات التي سيقيم بها.

وفي الواقع هذا واجبنا في السفارة، وهي نقطة جيدة في علاقاتنا مع المستثمرين الكويتيين، وقد لمسنا منهم ارتياحاً عاماً حيث عادوا بانطباع جيد جداً عن هذه الخدمة التي تقدمها السفارة لهم.

هل هذا يعني أن الامر سينعكس على الاستثمار الكويتي في الأردن ويتجه نحو المزيد؟

● نأمل أن يرتفع الرقم ولكن تحقيق ذلك يكون من خلال الفرص الاستثمارية الجيدة وليست المسألة مسألة زيادة أرقام، وإنما أن يستفيد الطرفان الأردن والمستثمر، ونحن لا نريد ان تحدث أي خسارة للمستثمر الكويتي بل على العكس نحن ندعو ونتمنى ان يكون المستثمر الكويتي رابحاً في الأردن، حيث ان الاستثمار الجيد هو الذي يجذب الاستثمارات الأخرى.

نعلم ان الأردن وجهة محببة لدى كثير من شعوب العالم العربي والغربي ولكن مس الذي قمت به لتشجيع السياحة الخليجية وخصوصاً الكويتية؟

كما تعلمون أن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي معفون من التأشيرات، كما اتخذنا قراراً بمعاملة السائح الكويتي معاملة المواطن الأردني في دخول الأماكن السياحية، اضع في ذلك البيئة السياحية الأردنية تناسب المواطن الخليجي، فهي بيئة محافظة وعائلية، وفي الواقع السياحة العائلية مهمة لدينا فهي سوق واعد وكبير بحيث يذهب المواطن الخليجي ويجد الأمن والأمان والاطمئنان له ولجميع أفراد العائلة، إضافة الي توافر أماكن لجميع الأذواق حيث لدينا السياحة التاريخية والحضارية والصحراوية

نظام الحكم في الأردن يتعامل مع شعبه برقي بعيداً عن الأمن الخشن وقادرون على تجاوز أي محنة

طرد السفير السوري لا يعني قطع العلاقات ويجب ألا يفسر على أنه موقف جديد للأردن تجاه سورية

الشعب المصري والوضع في الكنانة يهم الجميع سواء على الصعيدين السياسي أو الاقتصادي

علاقتنا مع دول الخليج يربطها تاريخ ومصير مشترك ولا يمكن حصرها في "منحة"

ما أبرز الملفات التي تعملون عليها والتي من شأنها ان تترك إضافة ملموسة على العلاقات الكويتية - الأردنية؟
● في الواقع توجد ملفات متكاملة تغطي مختلف نواحي العلاقة سواء على الصعيد الغنائي، او على الصعيد الاقليمي والدولي، فمثلاً هناك تنسيق دائم بين القيادتين تجاه التطورات في المنطقة والقضايا الإقليمية والدولية خصوصاً في ظل التفاهم الإيراني - الأميركي، والقضايا الداخلية في البلدان العربية، فكلها تطورات توجب التشاور والتنسيق المستمر بين القيادات العربية، وبالتالي هناك تنسيق دائم على أعلى المستويات بين الكويت والأردن في جميع هذه القضايا.

أما بالنسبة للقضايا الثنائية فيوجد كثير من الملفات التي نعمل عليها على مختلف المستويات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، ولا ننسى أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتشاور السياسي قبل عامين، وعقدت اللجنة العليا المشتركة، ونأمل عقدها هذا العام لتتابع تطور العلاقات بين البلدين.

وكذلك الجانب الاستثماري وهو مهم جداً، حيث تجري متابعة الاستثمارات الكويتية في الأردن والتي تشكل رافداً أساسياً للاقتصاد الأردني فهي الأمل عريباً ودولياً في الأردن، كما أن هناك بعض المشروعات المنتظرة إقامتها في الأردن برؤوس أموال كويتية تغطي المجالات السياحية والطبية والاقتصادية، ونأمل أن تتم في القريب العاجل قبل نهاية العام.

وكذلك أشير إلى موضوع الجالية الأردنية الذين يتابعهم باستمرار، وقد تمت عملية اختيار قيادة للجالية ضمن القوانين والأنظمة الكويتية، ونأمل أن ترتقي بالعلاقات نحو مزيد من الأفاق والتطور بما يأمه القادة والمسؤولون في البلدين.

ما أبرز الملفات التي تعملون عليها والتي من شأنها ان تترك إضافة ملموسة على العلاقات الكويتية - الأردنية؟

● في الواقع توجد ملفات متكاملة تغطي مختلف نواحي العلاقة سواء على الصعيد الغنائي، او على الصعيد الاقليمي والدولي، فمثلاً هناك تنسيق دائم بين القيادتين تجاه التطورات في المنطقة والقضايا الإقليمية والدولية خصوصاً في ظل التفاهم الإيراني - الأميركي، والقضايا الداخلية في البلدان العربية، فكلها تطورات توجب التشاور والتنسيق المستمر بين القيادات العربية، وبالتالي هناك تنسيق دائم على أعلى المستويات بين الكويت والأردن في جميع هذه القضايا.

أما بالنسبة للقضايا الثنائية فيوجد كثير من الملفات التي نعمل عليها على مختلف المستويات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، ولا ننسى أنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتشاور السياسي قبل عامين، وعقدت اللجنة العليا المشتركة، ونأمل عقدها هذا العام لتتابع تطور العلاقات بين البلدين.

وكذلك الجانب الاستثماري وهو مهم جداً، حيث تجري متابعة الاستثمارات الكويتية في الأردن والتي تشكل رافداً أساسياً للاقتصاد الأردني فهي الأمل عريباً ودولياً في الأردن، كما أن هناك بعض المشروعات المنتظرة إقامتها في الأردن برؤوس أموال كويتية تغطي المجالات السياحية والطبية والاقتصادية، ونأمل أن تتم في القريب العاجل قبل نهاية العام.

وكذلك أشير إلى موضوع الجالية الأردنية الذين يتابعهم باستمرار، وقد تمت عملية اختيار قيادة للجالية ضمن القوانين والأنظمة الكويتية، ونأمل أن ترتقي بالعلاقات نحو مزيد من الأفاق والتطور بما يأمه القادة والمسؤولون في البلدين.

ذكرت ان هناك مشاريع استثمارية كويتية جديدة في الأردن.. مالا أعطينا المزيد من التفاصيل بشأنها؟

● هناك مشروع مستشفى طبي كبير ومتخصص على مستوى اقليمي عال، يتميز بمهنية عالية، وسيجذب بالشراكة مع بعض المؤسسات الأردنية، ونأمل ان ننتهي من هذا المشروع في سبتمبر المقبل على ان يبدأ العمل به نهاية العام.

ما حقيقة ما نسمعه منذ مدة عن تراجع الاستثمارات الكويتية في الأردن؟

● لا يوجد تراجع للاستثمارات، وأنا من خلالكم أحبي المستثمر الكويتي على جهوده وكأني، ونحن مهتمنا بتقديم الفرصة الاستثمارية الجيدة، وبالتالي نعرضها على المستثمرين الكويتيين الذين لديهم اهتمام بالاستثمار، وهم بدورهم يقومون بدراساتها لبيان جدوى مثل هذه الاستثمارات.

المشاريع الكويتية في رأيي لم تتراجع، ولكننا الآن نبحث عن فرص جديدة وجيدة ذات مردود جيد للاستثمار فيها، والأموال الكويتية جاهزة للاستثمار في الأردن، وهي مغطاة بسياسات جديدة من الأمن والأمان الذي نطمح به، إضافة إلى العلاقات الجيدة بين البلدين، وكذلك الفرص الاستثمارية والاقتصادية التي يمنحها الأردن للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم